# Baseline Determination Options and their Impact on Maritime Boundary Determination – Case Study: the Cyprus Maritime Boundary Opposite the Syrian Coast

**Dr. Maan Bobo***

**(Received 24 / 4 / 2023. Accepted 9 / 8 / 2023)**

## □ ABSTRACT □

Each coastal State has a set of rights and powers over the waters adjacent to its coast. These rights and powers have been affirmed in a set of international conventions and treaties, the most of which was in 1982, when the United Nations Convention on the Law of the Sea, (UNCLOS) was adopted. The maritime boundaries are divided into three sections: Territorial Sea (TS) (12 nautical miles), Contiguous Zone (CZ) (24 nautical miles) and the Exclusive Economic Zone (EEZ) (up to 200 nautical miles), all of which are drawn from the same base line. Since, even according to maritime laws, there are different interpretations of the methods of determination this line, and considering that, such interpretations lead to the possession of larger water areas at the expense of the water areas of the opposite or neighboring countries. This study was conducted on the situation of the Cyprus border opposite to the Syrian Arab Republic. Where the different options for base line determination of the eastern and southern coasts of Cyprus, and the impact of those possibilities on the determination of other maritime boundaries were reviewed. The study concluded that whatever the method of drawing the base line, its impact on the final border (contiguous zone) will be limited and will give almost the same result, and will not have a significant impact on the Syrian maritime border.

**Keywords**: Base line, Territorial Sea (TS), Territorial limits, Maritime Boundary, Contiguous Zone (CZ), Exclusive Economic Zone (EEZ).

**Copyright** **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Associate Professor, Faculty of Civil Engineering, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

# خيارات رسم خط الأساس وتأثيرها على رسم الحدود البحرية – حالة دراسة: الحدود البحرية القبرصية المقابلة للساحل السوري

**د. معن بوبو***

**(تاريخ الإيداع 24 / 4 / 2023. قُبِل للنشر في 9/ 8 / 2023)**

## □ ملخّص □

لكل دولة ساحلية مجموعة من الحقوق والسلطات على المياه المجاورة لسواحلها. وقد تم تثبيت تلك الحقوق والسلطات عبر مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، آخرها عام 1982 حيث تم إقرار ميثاق الأمم المتحدة لقانون البحار. تقسم الحدود البحرية إلى ثلاثة أقسام: المياه الإقليمية (12 ميلاً بحرياً)، والمنطقة المتاخمة (24 ميلاً بحرياً)، والمنطقة الاقتصادية الحصرية (حتى 200 ميل بحري)، وترسم جميع هذه الحدود انطلاقاً من نفس خط الأساس. بما أنه –حتى وفقاً للقوانين البحرية– هناك تفسيرات مختلفة لطرق رسم هذا الخط، وباعتبار أن تلك التفسيرات تؤدي إلى امتلاك مساحات مائية أكبر على حساب المساحات المائية للدول المقابلة أو المجاورة، فقد تم إجراء هذه الدراسة لحالة الحدود القبرصية المقابلة للجمهورية العربية السورية، حيث تم استعرض الخيارات المختلفة لرسم خط الأساس للساحل القبرصي الشرقي والجنوبي، وتأثير تلك الاحتمالات على رسم الحدود البحرية الأخرى، وقد خلصت الدراسة إلى أنه مهما كانت طريقة رسم خط الأساس فإن تأثيره على الحد النهائي (المنطقة المتاخمة) سيكون محدوداً وسيعطي نفس النتيجة تقريباً، ولن يكون ذو تأثير مهم على الحدود البحرية السورية.

**الكلمات المفتاحية:** خط الأساس، المياه الإقليمية (TS)، الحدود الإقليمية، الحدود البحرية، المنطقة المتاخمة (CZ)، المنطقة الاقتصادية الحصرية (EEZ).

**حقوق النشر** : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY–NC–SA 04

* **استاذ مساعد – كلية الهندسة المدنية– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.**

## مقدمة:

إن اعتماد الحدود البحرية بين الدول تم منذ زمن طويل وقد تم تقسيم ذلك إلى مرحلتين رئيسيتين قبل وبعد عام 1982 حيث تم توقيع مسودة قانون البحر في ذلك العام [1]، تم إعلان الخط الأول المعروف المرسوم في بحار العالم في عام 1493 من قبل Bull Inter Caetera من قبل البابا ألكسندر السادس. لقد أعلن أن الجزر واليابسة إلى غرب خط الطول الزوالي 100 على بعد 100 فرسخ غربي جزر الآزور ورأس فيردي، عبر البرازيل يجب اعتبارها إسبانية ومن هم إلى شرقي خط الطول هذا برتغاليين. في المملكة المتحدة أعلن جايمس الأول ملك إنكلترا في 1604 أن البحار حول إنكلترا وويلز التي تضم حوالي 27 رأساً بحرياً مع خطوط مستقيمة وأن الماء المحيط سيكون تحت سيادة الملك [1].

مع القرن السابع عشر كان هناك معسكرين – سيطرة الدولة الساحلية، وحرية البحار – واللذين بقيا حتى اليوم. وعموماً، كان من المقبول من كلا المعسكرين أن البحار الساحلية كان لها الحق بالتحكم بالمياه القريبة إلى مناطق سيطرتها، بالقوة إن لزم الأمر. ومن ثم تطورت قاعدة "طلقة المدفع"، كما صارت معروفة لاحقاً لتعني التحكم بالمياه القريبة من الشاطئ باستخدام مدفع على الرؤوس والبروزات الأخرى [1].

بعد الحرب العالمية الأولى، ومن خلال إدراك ضرورة وضع أسس لقانون بحري، رعت عصبة الأمم مؤتمراً في هاغ في 1930 لمناقشة صياغة القانون المتعلق بالسيطرة الساحلية للدولة ضمن البحر المجاور إقليمياً، والحريات في أعالي البحار. لم يتم إنتاج أية معاهدة من هذا المؤتمر [1].

بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة، كانت المهمة المبكرة هي النظر مرةً أخرى إلى مسألة صياغة القانون البحري الدولي. وقد عهد للجنة القانونية الدولية بصياغة مسودة فقرات المعاهدة أو المعاهدات على قانون البحر. بدأت اللجنة عملها في 1950، وقدمت نتائجها إلى المجلس العام في 1956. وهكذا تلاها مؤتمر جنيف الأول لقانون البحر في 1958. بدأ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بخصوص قانون البحر في كاركاس في 1974. ووصلت العملية ذروتها في مسودة ميثاق الأمم المتحدة بخصوص قانون البحر UNCLOS، والذي تم افتتاحه للتوقيع في 10 كانون الأول 1982 [1].

إذاً يمكن تلخيص المصطلحات والمواد القانونية المتعلقة بما يخدم الدراسة. بالمصادر التالية، علماً أن بعض موادها متشابهة أو متطابقة تماماً ولكن قد تختلف بأرقام المواد القانونية في متنها:

1. **ميثاق الأمم المتحدة بخصوص قانون البحر**، والذي تم افتتاحه للتوقيع في 10 كانون الأول 1982. والذي سمي اختصاراً **UNCLOS** (United Nations Convention on the Law of the Sea).
2. قانون البحر المعتمد في مؤتمر جنيف الأول لقانون البحر في 1958 والذي سمي **الاتفاقية بشأن المياه الإقليمية والمناطق المتاخمة 1958.** ( Convention on the Territorial Sea and the Contiguous Zone (Done at Geneva on 29 April 1958

تقسم الحدود البحرية لدولة ساحلية إلى ثلاثة أقسام وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS):

- **الحدود الإقليمية TERRITORIAL SEA (TS)** (المادة 3 (UNCLOS) لكل دولة الحق في أن تحدد عرض بحرها الإقليمي **بمسافة لا تتجاوز 12 ميلاً بحرياً مقاسة من خطوط الأساس المقررة** وفقاً لهذه الاتفاقية)

- **المنطقة المتاخمة CONTIGUOUS ZONE (CZ)** (المادة 33 (UNCLOS) (مذكورة أيضاً في المادة 24 من لاتفاقية بشأن المياه الإقليمية والمناطق المتاخمة)**:** للدولة الساحلية، في منطقة متاخمة لبحرها الإقليمي تعرف بالمنطقة المتاخمة، يمكنها أن تمارس السيطرة اللازمة عليها من اجل منع خرق قوانينها وأنظمتها الجمركية، المالية، أو المتعلقة بالهجرة أو الصحة داخل إقليمها أو مياهها الإقليمية. حيث أنه **لا يجوز أن تمتد المنطقة المتاخمة إلى أبعد من 24 ميلاً بحرياً عن خطوط الأساس** التي يقاس منها عرض المياه الإقليمية)

- **المنطقة الاقتصادية الحصرية EXCLUSIVE ECONOMIC ZONE (EEZ)** (المواد 55 و56 و57 (UNCLOS)**:** هي منطقة واقعة وراء البحر الإقليمي وملاصقة له. للدولة الساحلية، في المنطقة الاقتصادية الخالصة حقوق سيادية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، الحية منها وغير الحية، للمياه التي تعلو قاع البحر ولقاع البحر وباطن أرضه وحفظ هذه الموارد وإدارتها وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة. **لا تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى أكثر من 200 ميل بحري من خطوط الأساس** التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي)

## 2. خطوط الأساس

كما لاحظنا أعلاه ينطلق تحديد جميع الحدود البحرية بدءاً بما يسمى خط الأساس، لنتعرف على الحالات المختلفة لرسم هذا الخط، والمسندة إلى مواد من القوانين المكورة أعلاه.

✓ تعرف **المادة 3** من الاتفاقية بشأن المياه الإقليمية والمناطق المتاخمة 1958 (وهي تطابق **المادة 5** من UNCLOS)، **خط الأساس العادي بأنه "خط الماء المنخفض على امتداد الساحل كما هو مبين على الخرائط المعترف بها رسمياً من قبل الدول الساحلية"**. الشكل (1).

✓ في **المادة 4** من الاتفاقية بشأن المياه الإقليمية والمناطق المتاخمة 1958 (وهي تطابق **المادة 7** من UNCLOS) يتم تمييز بعض الحالات الخاصة لرسم خطوط الأساس مثل:

1. في المواقع حيث يوجد في الساحل انبعاج عميق وانقطاع، أو حيث توجد سلسلة من الجزر على امتداد الساحل وعلى مسافة قريبة منه مباشرة، يجوز أن تستخدم في رسم خط الأساس الذي يقاس منه عرض المياه الإقليمية.
2. لا ترسم خطوط الأساس إلى ومن ارتفاعات المد المنخفض ما لم يكن قد بني عليها منارات أو أي منشآت مشابهة، والتي تكون بشكل دائم فوق سطح البحر.
3. حيث تكون طريقة خطوط الأساس المستقيمة قابلة للتطبيق بموجب الفقرة (1)، من أجل تقرير خطوط قاعدة معينة يجوز أن تؤخذ بعين الاعتبار ما تنفرد به المنطقة المعنية من مصالح اقتصادية ثبت وجودها وأهميتها ثبوتاً جلياً بالاستعمال الطويل.

إذاً هناك حالات يمكن أن يتم فيها **استبدال خط الأساس العادي بخط أساس مستقيم يصل النقاط على خط الساحل،** ذُكِرَت هذه الحالات أيضاً في المعايير المذكورة في **المادة 7** من الاتفاقية بشأن المياه الاقليمية. وهي تحدد المياه الداخلية من المياه الإقليمية والمناطق البحرية الأخرى.

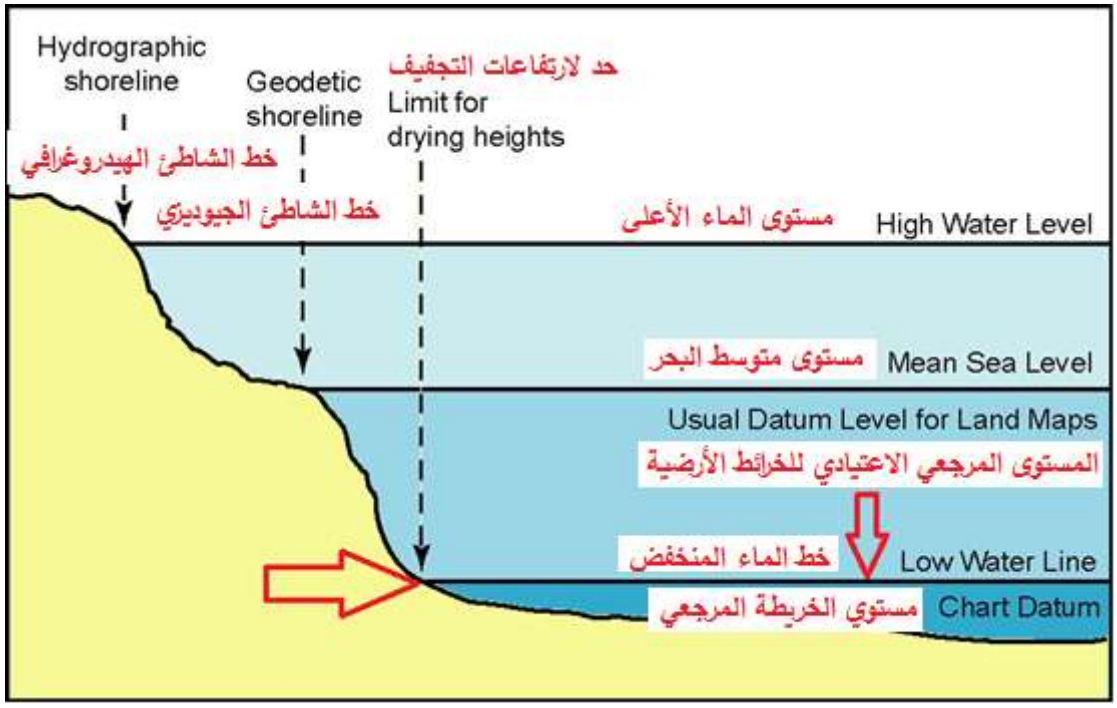


**الشكل (1) تعاريف مستويات الماء المختلفة وإشارة إلى خط الماء المنخفض (الصورة الأصلية من المرجع [1])**

✓ **المادة 7** من الاتفاقية بشأن المياه الإقليمية والمناطق المتاخمة 1958 (وهي تطابق **المادة 10** من UNCLOS):

1. إن هذه المادة لا تتناول إلا الخلجان التي تعود سواحلها لدولة واحدة.
2. لأغراض هذه الاتفاقية يراد بالخليج انبعاج واضح المعالم يكون توغله بالقياس إلى عرض مدخله على نحو يجعله يحتوي على مياه محصورة بالبر ويشكل أكثر من مجرد انحناء للساحل، غير أن الانبعاج لا يعتبر خليجاً إلا إذا كانت مساحته تعادل أو تفوق مساحة نصف دائرة قطرها خط يرسم عبر مدخل ذلك الانبعاج.
3. لأغراض القياس، مساحة الانبعاج هي المساحة الواقعة بين حد الماء المنخفض حول شاطئ الانبعاج وبين خط يصل بين حد الماء المنخفض على نقطتي مدخله الطبيعي. وحيث يكون للانبعاج، بسبب وجود جزر، أكثر من مدخل واحد، يرسم نصف الدائرة على قطر يعادل طوله مجموع أطوال الخطوط المرسومة عبر المداخل المختلفة. تحسب مساحة الجزر الموجودة داخل الانبعاج ضمن مساحة الانبعاج كما لو كانت جزء من مساحته المائية.
4. إذا كانت المسافة بين حدي الماء الأدنى لنقطتي المدخل الطبيعي لخليج ما لا تتجاوز 24 ميلاً بحرياً، يجوز أن يرسم خط فاصل بين حدي الماء الأدنى المذكورين، وتعتبر المياه الواقعة داخل هذا الخط مياهاً داخلية.
5. حيث تتجاوز المسافة بين حدي الماء الأدنى لنقطتي المدخل الطبيعي لخليج ما 24 ميلاً بحرياً، يرسم خط أساس مستقيم طوله 24 ميلاً داخل الخليج بطريقة تجعله يحصر أكبر مساحة من المياه يمكن حصرها بخط له هذا الطول.

يمكن **تعريف خط الأساس المستقيم بواحد أو أكثر من أقسام خط مستقيم** في محيط محدد بـ UNCLOS:

- **عبر مصب نهر**: يجب أن يكون خط الأساس **خطاً مستقيماً عبر مصب النهر بين النقاط على خط الماء المنخفض لضفتيه (المادة 13** من الاتفاقية بشأن المياه الإقليمية و**المادة 9** من UNCLOS)

- **عبر مدخل خليج قانوني أو خليج تاريخي:** يعتبر تحديد خطوط إغلاق الخليج القانوني عملية معقدة، مع معايير تفصيلية وموضوعية تؤمنها **المادة 10** من UNCLOS. وتؤمن UNCLOS خطوط الإغلاق فقط على الخلجان القانونية (الشكل (2))
- **جزء من نظام خطوط مرجعية مستقيمة**
- **كخط مرجعي أرخبيلي مستقيم.**

وعند اعتبار تطبيق أي من مواد UNCLOS المتعلقة، يجب دراسة الشروط التقنية للمواد المتعلقة بدقة، مع أنه قد لا يتم دائماً تأمين المعايير الموضوعية (قد تكون هناك حالات خاصة تتطلب معايير أخرى).

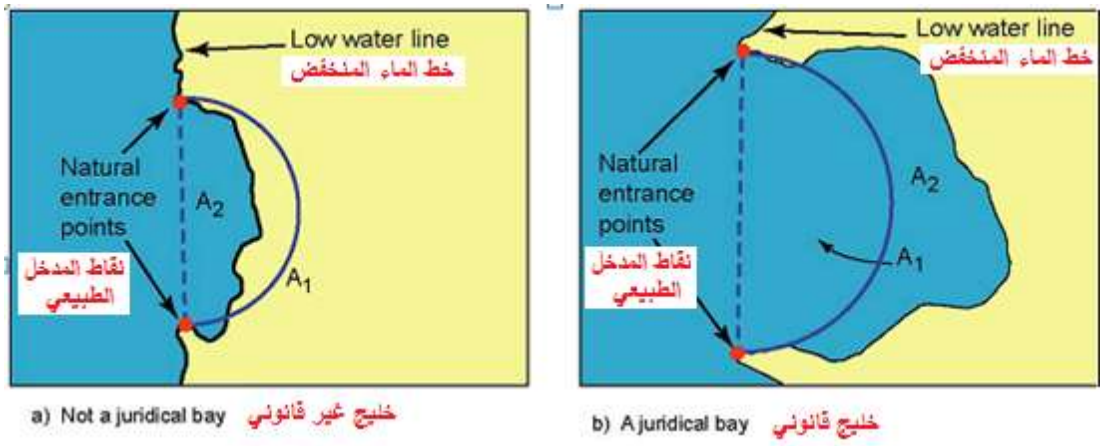


**الشكل (2) تحديد الخليج القانوني (b) والخليج غير القانوني (a)**

**(الصورة الأصلية من المرجع [1])**

تدل **الفقرة 7** من ميثاق LOS على الشروط الجغرافية المطلوبة التي يجب تحقيقها قبل توظيف خطوط أساسية مستقيمة. وعموماً، تم الكثير من التفسير بخصوص الافتراض أن "**رسم خطوط أساسية مستقيمة لا يجب أن يبتعد إلى أي حد معتبر عن الاتجاه العام للساحل**". ويُظهِر (الشكل (3)) بعضاً من الاختيارات الممكنة التي قد توجد على طول وهمي لخط الساحل.

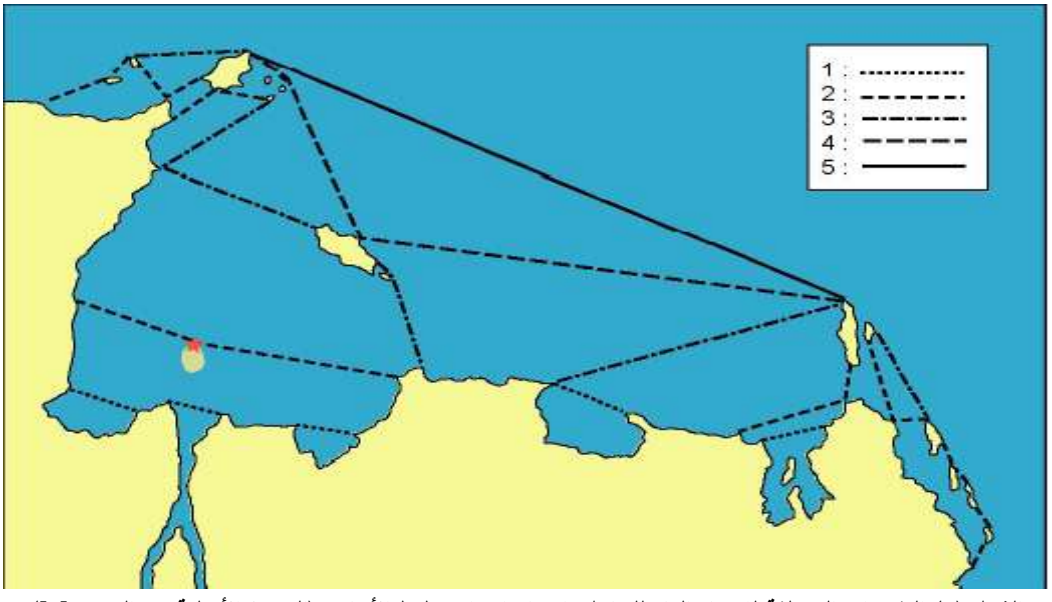


**الشكل (3) التفسيرات المختلفة للاتجاه العام للساحل واختيار امتداد خطوط الأساس (الصورة الأصلية من المرجع [1])**

✓ تبين **المادة 14** من UNCLOS أنه **يمكن الجمع بين طرق تحديد خطوط الأساس:** "يجوز للدولة الساحلية أن تحدد خطوط الأساس تباعاً بأية طريقة من الطرق المنصوص عليها في المواد السابقة بما يناسب اختلاف الظروف". أيضاً تسمح **المادة 7** من نفس الاتفاقية لولاية ساحلية أن **ترسم خطوط أساس مستقيمة محل أو بالترافق مع الخطوط الأساسية العادية**، أي، خط الماء المنخفض الساحلي، بشرط أن يتم تحقيق ظروف معينة نوعية في المادة.

يكون الأساس للسماح بخطوط الأساس المستقيمة في هذه الظروف هو تحاشي تحديد خطوط أساس عادية غير منتظمة، والتي بدورها قد تولد خطوط حد خارجية غير منتظمة بشكل أساسي للمناطق البحرية. بينما قد لا يحتوي ميثاق LOS Convention نفسه أية معايير أو إرشاد بخصوص ما هي مكونات خط الساحل.

هناك مواد في الاتفاقية بشأن المياه الإقليمية والمناطق المتاخمة 1958 مكملة لتعاريف خطوط الأساس مثل:

✓ **المادة 5** (تطابق **المادة 8** من UNCLOS): تشكل المياه الواقعة على الجانب المواجه للبر من خط الأساس للمياه الإقليمية جزءاً من المياه الداخلية للدولة.

✓ **المادة 8** (تطابق **المادة 11** من UNCLOS): لأغراض تعيين حدود المياه الإقليمية، تعتبر جزءاً من الساحل أبعد المنشآت المرفئية الدائمة التي تشكل جزءاً أصيلاً من النظام المرفئي. ولا تعتبر المنشآت المقامة في عرض البحر والجزر الاصطناعية من المنشآت المرفئية الدائمة.

✓ **المادة 9** (تطابق **المادة 12** من UNCLOS): تدخل المراسي إلى المياه الإقليمية تلك التي تستخدم عادة لتحميل وتفريغ السفن، ورسوها والتي تكون لولا ذلك واقعة كلياً أو جزئياً خارج الحد الخارجي للمياه الإقليمية، ويجب أن تقوم الدول الساحلية بتعيين تلك المراسي وتضمينها على الخرائط مجتمعة مع حدودها، لأنه من الواجب عليها أن تعلن عن ذلك.

## أهمية البحث وأهدافه:

كما هو ملاحظ أعلاه فإن المبدأ لرسم أي حد بحري هو خط الأساس، وإن اتخاذ الخيار الصحيح لرسم هذا الخط سيؤدي بالدولة الساحلية إلى اكتساب مساحات مائية إضافية، بينما يكون اتخاذ خيارات خاطئة سبباً في خسارتها جزئاً مهما من مياهها لصالح الدولة المقابلة لها (وهي جزيرة قبرص في حالة الجمهورية العربية السورية). في بعض الأحيان قد لا يعتبر البعض أن هذه الخسارة ذات أهمية كبيرة خاصة في حالة المنطقة الاقتصادية الحصرية، ولكن إذا كانت هذه المنطقة ذات أهمية اقتصادية واعدة كأن تحتوي على مكامن نفطية أو غازية في قاعها أو فلزات معدنية، فعندها يجب إعادة دراسة هذه الخطوط والتفاوض بشأنها من جديد بحيث تحصل الدولة على أكبر حق ممكن من حقوقها البحرية.

إن أي عملية دراسة أو تفاوض بشأن الحدود البحرية تمر حتماً عبر الاتفاقيات والقوانين البحرية المذكورة أعلاه، وبالتالي فإن هذا البحث يهدف إلى دراسة الاحتمالات المختلفة لخط/لخطوط الأساس لجزيرة قبرص وفق الخيارات الموجودة في هذه الاتفاقيات والقوانين بحيث يتم تقييم أي الخيارات هو الأنسب لمصلحة الجمهورية العربية السورية.

## طرائق البحث ومواده:

سيتم رسم الحالات المختلفة لخطوط الأساس: حالة رسم خط الأساس العادي، وحالة خط الأساس بخطوط مستقيمة والحالة المختلطة. سنعتمد من أجل ذلك صورة خريطة قبرص من برنامج Google Earth Pro حيث سيتم

عليها رسم الخطوط المطلوبة، وتحفظ كملفات بامتداد KMZ، بعد ذلك يتم تحول ملفات KMZ إلى ملفات DXF بواسطة برنامج Global Mapper أو GIS (الغاية من ذلك هي المحافظة على نظام الاسقاط والاحداثيات) ثم تنقل إلى برنامج AutoCAD لرسم خطوط الحدود البحرية الموافقة لكل خط من هذه الخطوط (لاحظ الشكل (4)). بعد ذلك يتم العمل بشكل عكسي لتحويل ملفات خطوط الحدود البحرية إلى KMZ وتفتح في برنامج Google Earth. أخيراً تتم المقارنة بين الخطوط الناتجة، ليتم تقييم أي الحالات أفضل لصالح الحدود البحرية للجمهورية العربية السورية.

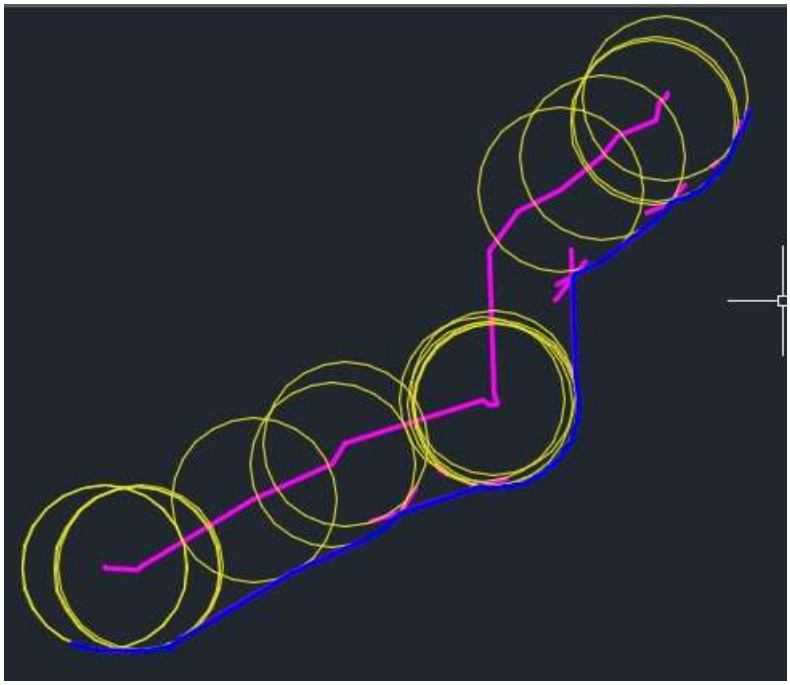

**الشكل (4) طريقة رسم خطوط الحدود البحرية انطلاقاً من خط الأساس تم اقتصاصها من نافذة برنامج AutoCAD (الحالة هنا لخطوط أساس مستقيمة أما في حالة خط الأساس العادي فعملية الرسم والخطوط الناتجة تكون أكثر تعقيداً)**

### 1. حالة خط الأساس العادي

كما شرح أعلاه في المادة 3 من اتفاقية 1958: خط الأساس العادي هو خط الماء المنخفض على امتداد الساحل، وبالتالي سيتبع هذا الخط تفاصيل الساحل بكل تعرجاته، كما هو مبين على الشكل (5) (الخط الأصفر) (ملاحظة هامة: بغرض التفصيل في الشرح، لم يتم التطرق هنا لحالات إغلاق الخليج الواردة في المادة 7 من نفس الاتفاقية (تطابق المادة 10 من UNCLOS) حيث سيتم ذلك لاحقاً).

**الشكل (5) جزء من خط الأساس العادي لجزيرة قبرص يظهر الساحل بتعرجاته**

بتطبيق المادة 3 والمادة 33 من UNCLOS نقوم برسم كل من خطي حدود المياه الإقليمية (12nM) والمنطقة المتاخمة (24nM) لتظهر على الشكل (6).

**الشكل (6) خطي الحدود للمياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة في حالة خط الأساس العادي لجزيرة قبرص**

### 2. حالة خطوط الأساس المستقيمة

كما شرح أعلاه في المادة 4 من اتفاقية 1958 (المادة 7 من UNCLOS)، البند الأول (فيما يخص تعرجات الساحل ووجود جزر قريبة منه) والثالث (فيما يخص إمكانية استخدام الخطوط المستقيمة بدل العادية) وأيضاً

في المادة 7 من نفس الاتفاقية والمادة 10 من UNCLOS (ما يخص الخلجان) والمادة 13 من نفس الاتفاقية والمادة 9 من UNCLOS (ما يخص مصبات الأنهار) وبالعودة للشكل (3) أعلاه، فإنه يمكن رسم خط أساس على أساس أجزاء من خطوط مستقيمة بدلاً من خط الأساس العادي **وسيتم ذلك وفق خيارين** كما سيرد أدناه. (ملاحظة هامة: بغرض التفصيل في الشرح، لم يتم التطرق هنا لحالات إغلاق الخليج الواردة في المادة 7 (تطابق المادة 10 من UNCLOS) حيث سيتم ذلك لاحقاً).

**الخيار الأول:**

سيتم في هذه الحالة رسم خط الأساس بحيث يكون أقرب ما يمكن من الاتجاه العام للساحل بحيث يخفف من التعرجات التي كانت في حالة خط الأساس العادي، كما هو مبين في الشكل (7)، (الخط الأحمر).

**الشكل (7) جزء من خط الأساس (حالة الخطوط المستقيمة "الخيار الأول") لجزيرة قبرص يخفف من تعرجات خط الأساس العادي**

بتطبيق المادة 3 والمادة 33 من UNCLOS نقوم برسم كل من خطي حدود المياه الإقليمية (12nM) والمنطقة المتاخمة (24nM) لتظهر على الشكل (8).

**الشكل (8) خطي الحدود للمياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة في حالة خطوط الأساس المستقيمة "الخيار الأول"**

**الخيار الثاني:**

سيتم في هذه الحالة رسم خط الأساس بحيث يغلق غالبية التعرجات التي كانت في حالة خط الأساس العادي وكذلك حالة الخطوط المستقيمة "الخيار الأول"، أي أنه سيصل بين الرؤوس على الساحل بخطوط مستقيمة، كما هو مبين في الشكل (9)، (الخط الأخضر).

**الشكل (9) جزء من خط الأساس (حالة الخطوط المستقيمة "الخيار الثاني") يصل الرؤوس البحرية بخطوط مستقيمة**

بتطبيق المادة 3 والمادة 33 من UNCLOS نقوم برسم كل من خطي حدود المياه الإقليمية (12nM) والمنطقة المتاخمة (24nM) لتظهر على الشكل (10).

**الشكل (10) خطي الحدود للمياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة في حالة خطوط الأساس المستقيمة "الخيار الثاني"**

### 3. حالة خطوط الأساس المستقيمة وخطوط إغلاق الخلجان (خط الأساس المقترح)

استناداً إلى ما ذُكِرَ في الفقرة {4. 2} السابقة بخصوص خطوط الأساس المستقيمة وبالعودة للمادة 7 من اتفاقية 1958 المتطابقة مع المادة 10 من UNCLOS حول الخلجان (خاصة البندين 2 و3) وبالعودة للشكل (2) أعلاه حيث يشرح حالة الخليج القانوني الذي يسمح برسم خط أساس مستقيم عند نقطتي حد الماء الأدنى عند مدخله ليقوم بإغلاقه، فإننا بمراجعة خريطة الجزيرة نلاحظ ما يلي: إن الخلجان الثلاثة الموجودة في شرق وجنوب الجزيرة (منطقة اهتمامنا) لا تشكل بشكل عام حالة خلجان قانونية، ولكن بالنظر لنفس المادة وخاصة البندين (4 و 5):

4. إذا كانت المسافة بين حدي الماء الأدنى **لنقطتي المدخل الطبيعي لخليج ما لا تتجاوز 24 ميلاً بحرياً**، يجوز أن يرسم خط فاصل بين حدي الماء الأدنى المذكورين، **وتعتبر المياه الواقعة داخل هذا الخط مياهاً داخلية.**

5. حيث **تتجاوز** المسافة بين حدي الماء الأدنى لنقطتي المدخل الطبيعي لخليج ما 24 ميلاً بحرياً، يرسم **خط أساس مستقيم طوله 24 ميلاً داخل الخليج بطريقة تجعله يحصر أكبر مساحة من المياه يمكن حصرها بخط له هذا الطول.**

فإنه يمكن إغلاق تلك الخلجان بخطوط مستقيمة لا يتجاوز طولها 24 ميلاً بحرياً رغم أنها ليست خلجاناً قانونية، وهنا تم البحث عن الخيارات المتاحة لمدخل الخليج التي تحقق هذا الشرط، حتى الوصول إلى الحالة المطلوبة كما في الأشكال (11) و (12) و (13).

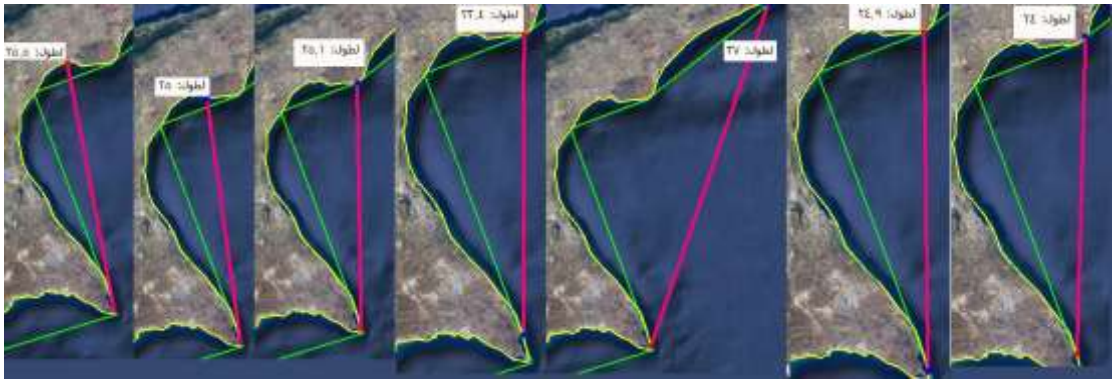

**الشكل (11) البحث في احتمالات تحديد خط إغلاق للخليج لا يتجاوز طول 24 ميلاً بحرياً لخليج Famagusta وخليج Gastria المتجاورين**

**الشكل (12) البحث في احتمالات تحديد خط إغلاق للخليج لا يتجاوز طول 24 ميلاً بحرياً لخليج Limassol**

**الشكل (13) البحث في احتمالات تحديد خط إغلاق للخليج لا يتجاوز طول 24 ميلاً بحرياً لخليج Larnaka**

تم رسم خط أساس جديد بالأخذ بعين الاعتبار للحالات المثالية لإغلاق الخلجان الثالثة وبما يتطابق مع المواد القانونية السابقة ليصبح الخط النهائي المقترح لخط الأساس كما في الشكل (14).

**الشكل (14) خط أساس جزيرة قبرص النهائي بما يتوافق مع المواد القانونية المذكورة أعلاه**

وتكون الحدود البحرية الموافقة لهذا الخط كما في الشكل (15)

**الشكل (15) خطي الحدود للمياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة في حالة خط الأساس النهائي المقترح**

## النتائج والمناقشة:

بدمج جميع الحالات السابقة في الشكل (16)، حيث أن الخطوط الصفراء تمثل حالة خط الأساس العادي وحدوده الموافقة، والخط الأحمر يمثل حالتي خط الأساس المستقيم وحدودهما الموافقة، في حين أن الخط البنفسجي يمثل الخط النهائي متضمناً حالات إغلاق الخلجان والحدود الموافقة، نجد ما يلي:

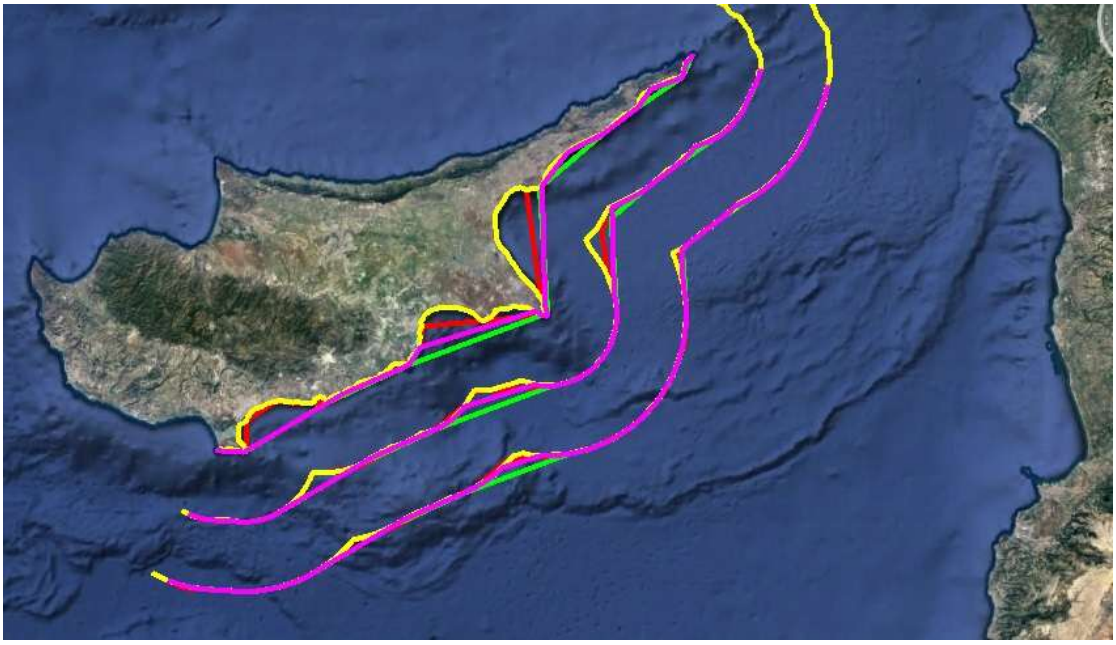

**الشكل (16) مقارنة لخطي الحدود للمياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة في جميع حالات خطوط الأساس المدروسة.**

كلما ابتعدنا عن الساحل كلما أصبح الفرق بين الحالات المختلفة أقل، حيث نلاحظ أن خط حدود المنطقة المتاخمة للحالات السابقة يصبح كثير التقارب باستثناء منطقة خليج لارنكا، حيث وصل الفرق بين الحدود الناتجة عن

الخط المقترح وخط الأساس العادي في منطقة المياه المتاخمة إلى حوالي 5Km وهو ما يكافئ مساحة بين 80- 90Km2 ، وهذه المنطقة بشكل عام لا تؤثر على الحدود البحرية السورية بقدر تأثيرها على الحدود البحرية اللبنانية أو الفلسطينية أو ربما المصرية.

أما بالنسبة لخليجي Famagusta و Gastria المتجاورين، فعلى الرغم من أن اتساعهما كبير فإن الخط الأخير لحدود المنطقة المتاخمة (24nM) لم يتغير بشكل ذو أهمية كبيرة، طالما أن فتحة الخليج لا تتجاوز مسافة 24nM، وفي حال تجاوز ذلك يكون مخالفاً للقوانين البحرية.

## الاستنتاجات والتوصيات:

- إن الفروقات بين خطوط الحدود البحرية في جميع الحالات السابقة هي فروق صغيرة نسبياً
- إن جميع خطوط الأساس المدروسة صحيحة وهي تتطابق مع الاتفاقيتين المذكورتين وموادهما، إلا أن الخط النهائي المقترح هو الأقرب إلى الصحة من البقية كونه يأخذ بعين الاعتبار إغلاق الخلجان، رغم أن ذلك لم يؤثر بشكل كبير باستثناء تأثيره في خليج لارنكا.
- إن الفرق السابق في المساحة سيقل عند رسم المنطقة الاقتصادية الحصرية EEZ أو أنه لن يكون ذو قيمة معنوية
- لم ترسم حدود المنطقة الحصرية لأنها ستحسب بالتفاوض مع المنطقة الحصرية للدول المجاورة كون المسافة أقل من 200 ميل بحري
- بالنسبة للمسافات أكبر من 24 ميل بحري تحسب بالطرق الجيوديزية أي مسافة على سطح الإهليلج أو الكرة
- تبقى هذه الخطوط مرهونة بدقة العمل على برنامج Google Earth وهي تعطي صورة أولية عن حالة الحدود البحرية القبرصية، ويمكن اتباع منهجية مماثلة في حالة العمل على خرائط أكثر دقة، علماً أن اختيار خط الأساس العادي لن يزيد في الدقة ولكن استنتاج الحدود البحرية منه أمر في غاية التعقيد (لاحظ الشكل (4)).
- يمكن مقارنة نتائج هذه الدراسة مع الخطوط المعتمدة من الحكومة لقبرصية في حال توفرها.
- **أن أي خط من الخطوط السابقة يصلح للتفاوض مع الجمهورية العربية السورية في حالة إعادة ترسيم الحدود البحرية السورية – القبرصية، وهي حالات قد تحدث بين الحين والآخر لاعتبارات اقتصادية وسياسية وغيرها.**

## References:

**[1]**- *A MANUAL ON TECHNICAL ASPECTS OF THE UNITED NATIONS CONVENTION ON THE LAW OF THE SEA 1982*, [Prepared by the IHO, IAG, IOC Advisory Board on Law of the Sea (ABLOS)] Special Publication No. 51 4th Edition, March 2006 Published by the International Hydrographic Bureau MONACO© Copyright International Hydrographic Organization, 2010, 215.

**[2**]- *Convention on the Territorial Sea and the Contiguous Zone 1958*, Done at Geneva on 29 April 1958, Treaty Series, vol. 516, Copyright © United Nations 2005, 205.

**[3]-** Meredith, A., Westington and Matthew J., *U.S. Maritime Zones and the Determination of the National Baseline*, Slagel Office of Coast Survey National Ocean Service- NOAA Silver Spring, Maryland USA, 2011, 14.

**[4]-** David H. G., *Canada's Unresolved Maritime Boundaries*, IBRU Boundary and Security Bulletin, Autumn 1997 ©, 10.

**[5]**- Dundua, N., *Delimitation of maritime boundaries between adjacent States*, United Nations – The Nippon Foundation Fellow, 2006-2007, 93.
**[6]**- Kaye, S., *Lessons learned from the gulf of Maine case: the development of maritime boundary delimitation jurisprudence since UNCLOS III*, Ocean and coastal law journal, Vol. 14:1, 2008, 27.
[7] United Nations Convention on the Law of the Sea 1982 (Arabic version of reference [1.